

بيان معنى خيار الشرط

بسم الله الرحمن الرحيم. قال الشارح رحمه الله تعالى: القسم الثاني من أقسام الخيار: خيار الشرط : بأن يشترطاه أي: يشترط المتعاقدان الخيار في صلب العقد، أو بعده في مدة خيار المجلس أو الشرط. بسم الله، والحمد لله، والصلوة، والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه. القسم الثاني من أقسام الخيار، خيار الشرط لقوله - صلى الله عليه وسلم - { المسلمين على شروطهم إلا شرطاً أهل حراماً أو حرم حلالاً } ول الحديث { الشرط أوثق } الشرط معناه إذا تعاقداً أن يشترطاه في العقد مدة معلومة ولو طويلة. سواء اشتريه في نفس العقد، أو في مجلس التعاقد قبل التفرق، فيثبت: وذلك لأن أحدهما قد يكون متربداً، لا يدرى هل يقدم على البيع أو الشراء؟ وهل يناسبه البيع أو يناسبه الشراء أم لا؟ فيحتاج إلى مدة. هذه المدة إما للتجرية وإما للنظر، فقد يكون البائع متربداً، لا يجزم مخافة أن تظهر حاجته إذا كان يريد بيع بيته، أو بيع سيارته، تردد، فيقول: لا أجزم بالبيع لمدة أسبوع أو خمسة أيام، لي الخيار. إن رأيت أنني غالباً، ورأيت أنني مستغنى عن هذا البيت، أو عن هذه السيارة جزمت بالبيع وأمضيته، وإن رأيت أنني لا أستغني عنه؛ رددته، واسترجعته، وأعطيت المشتري ثمنه، وليس عليه ضرر. المشتري كذلك قد يقول: أحتاج إلى مدة أستشير فيها. هذه المدة أفحص فيها السيارة، وأنظر هل هي صالحة أم لا؟ وأنظر أيضاً في أساس البيت - مثلاً - وفي منزله، وفي قوته وإحكام بنائه - مثلاً - وأنظر - مثلاً - في لين الشاش أو البقرة أو نحوها، وفي سرعة سير السيارة أو الدابة أو نحوها، وما أشبه ذلك. يختبر هذه السلعة في هذه المدة، فيقول: أريد مدة خمسة أيام أو عشرة أو نحو ذلك. أتروي وأستشير وأنظر هل يناسبني الشراء أم لا؟ فإن ناسبني، أقدمت، وإن رجعت وردت عليك سلعتك، وأخذت دراهمي، وليس على أحد منا ضرر. فيتوافقان على هذا الشرط. قد يكون الشرط لكل واحد. المشتري يقول: لي الخيار خمسة أيام. أستشير هل تناسب هذه السلعة أم لا؟ والبائع يقول: لي الخيار خمسة أيام أنتظر هل أستغني عنه أم لا؟ وهل أنا غالباً أم مغلوب؟ فإذا شرطاه في مجلس العقد، صح. لو - مثلاً - أنهما تباعاً السيارة، وسلم الثمن، ثم بعد ساعة، وهما في المجلس طلب أحدهما خيار شرط، وقد مضى على البيع ساعة، ولكنهما لا يزالان في المجلس، صلح الشرط؛ وذلك لأنه في هذا المجلس يملك الفسخ. فإذا ملك الفسخ، ملك الشرط. كل واحد منهما يقول: ملكت الفسخ. رد على سيارتي، وخذ ثمني خيار مجلس، أو يقول مثلاً: خذ سيارتك وأعطيك ثمني نحن لا نزال في المجلس، أو يقول: إنني أريد أن أستشير هل يناسبني هذا الشراء، أو لا يناسب؟ وهذا يقول: هل يناسبني البيع أم لا يناسب؟ وهل أنا مغبون أو غائب؟ لذلك لا بد من المشاوراة ونحو ذلك. فإذا شرطاً الخيار، صح. ولا بد من تحديد مدته. أن يقول: لي الخيار يوماً أو أسبوعاً أو شهراً أو شهرين، فيصبح مدة معلومة، ولو طويلة، لا يصح مدة مجهرة. لا يصح أن يقول: لي الخيار متى شئت. لا بد أن يحدداً مدة؛ لأن في ذلك ضرراً على أحد الطرفين إذا قال: متى شئت؟ فقد يستعمل السيارة - مثلاً - مدة سنة، ثم يردها، ويقول: لي الخيار متى شئت. في حديث ابن عمر المشهور قال: { إن رجلاً كان يخدع في البيوع، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا بايعت، فقل: لا خلابة } أي لا خديعة، وكان أهله ينهونه عن أن يبيع، ولكنه مصر على ذلك، فكان يغبن كثيراً، فكان يشترط، فيقول: لا خلابة، ثم إذا اشتري سلعة ورأى أنه مغبون فيها، ردها ولو بعد ثلاث، وألزم البائع والمشتري بقبولها. نعم. قوله: في مدة خيار المجلس أو الشرط. ففي مدة خيار المجلس، يعني مثلاً: أنهما تباعاً، وبعد ساعة قال أحدهما: أريد الخيار، أريد أن أشرط له الخيار ساعة أو ساعتين أو خمس ساعات أو يوم أو خمسة أيام أو أسبوع أو شهر قبل أن يتفرقا، حاز ذلك في مدة؛ لأنهما لا يزالان في مدة خيار مجلس، والذي يملك الفسخ يملك شرط الخيار وكذلك في مدة خيار الشرط، لو مثلاً: أنهما اشترطا الخيار يوماً، وبعد ما مضى نصف اليوم، قال أحدهما: أريد أن أمد المدة، أريد أن أجعله أسبوعاً. فإن الطرف الثاني رفض. على ذلك أنه .. الفسخ. حاز له زيادة شرط. نعم.